

النزعات الاقتصادية

في حياة لسان الدين بن الخطيب

بقلم امرئ قنار الصباري

لن أتكلم الآن عن ابن الخطيب (٧١٢-٨٧٧هـ = ١٣١٣-١٣٧٤م) وزير بني الأحمر ، السياسي الداهية الذي لم يقتصر نشاطه السياسي على مملكة غرناطة فحسب ، بل امتد مؤثرا في السياسة القشتالية والأراغونية والمغربية على السواء . ولن أتكلم كذلك عن ابن الخطيب العالم الأديب المؤرخ الذي يرجع إليه الفضل الأول في جميع ما نعرفه عن حضارة الغرب الإسلامي في تلك الفترة ولا سيما مملكة غرناطة ، لكن أريد أن أتكلم عن لسان الدين بن الخطيب الرجل المادى الذي لم تشغله مشاغله العلمية والسياسية عن السعي وراء المال والتضخيم فيه والحصول منه على قدر وفير .

لقد حاول ابن الخطيب في معظم كتاباته أن يحيط نفسه بهالة من الزهد والتصوف مثل قوله : " ... وما أنا إلا عابر سبيل قد فررت من الدنيا كما يُفْرُّ من الأمد ، وحاولت المقاضعة حتى بين روعي والجهد ، وغسل الله قلبي والله الحمد من الطمع والحسد ... أما اللباس فالصوف ، وأما الزهد فيها بأيدي الخلق فمعروف ، وأما الميل انقيط فعلى الصدقة مصروف ... " (١)

للأسف الشديد إن هذا الكلام لا يتفق إلى حد كبير مع أعمال ابن الخطيب وأقوال معاصريه عنه . ولتفسير هذا الكلام ينبغي أن نشير أولاً إلى العقلية الاقتصادية التي امتاز بها هذا الرجل الداهية إلى جانب مواهبه الأخرى . فتعلم مثلاً أن السلطان الغرناطي أبا الحجاج يوسف الأول اعتمد على ابن الخطيب في تنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية للحصول على المال . وفي ذلك يقول

(١) القرني : نفع الطيب من غصن الأندلس لوطيب وذكره وزيرها لسان الدين بن الخطيب ، ج ٧ ص ٧٧ ، (طبعة محمد محيى الدين عبد الحميد)

ابن خلدون : "... ثم داخله السلطان في تولية العمال على يده بالمشارطات فجمع له بها أموالا ... " (١) وتظهر كذلك مواهب ابن الخطيب الاقتصادية وبعد نظره وذكائه ، في وصيته لأولاده حينما يقول : "... ومن رزق منكم مالا بهذا الوطن التفتن المهاد ، الذي لا يصلح لغير الجهاد ، فلا يستهلكه أجمع في العقار ، فيصيح عرضة للمذلة والاحتقار ، وساعيا لنفسه إن تغلب العدو في الافتضاح والافتقار ومعرفا على عن الانتقال أمام التوب انتقال ... " (٢)

وهكذا نجد أن ابن الخطيب كان يؤمن - وذلك قبل سقوط غرناطة بما يزيد على قرن من الزمان - بأن بقاء المسلمين في الأندلس محدود ، وأن عليهم أن يحولوا ثرواتهم إلى " ماخف حملة وغلا ثمة " ليسهل عليهم نقله عندما تأزف الساعة الحاسمة . ويبدو أنه على أساس هذه القاعدة الاقتصادية الحديثة ، أخذ ابن الخطيب يعمل على تحويل أمواله إلى بعض البلاد الإسلامية مثل مصر والمغرب . ففي نص وقفيته لكتاب " الاحاطة في تاريخ غرناطة " على أهل العلم بمصر ، يسترعى انتباهنا أنه كان لابن الخطيب وكيل بمصر وهو الرحالة الغرناطي أبو عمر بن عبد الله الحاج الأندلسي ، فوض إليه النيابة عنه في جميع أموره المالية كلها ، وشثونه اجمعها والنظر في أحواله على اختلافها وتباين اجناسها تشريضا تاما على العموم والاصلاق والشمول والامتزاق لم يستثن شيئا مما تجوز النيابة فيه إلا أسنده إليه ... " (٣)

من هذا النص نستنتج أنه كان لابن الخطيب أموال بمصر وإن كنا لاندرى إن كانت هذه الأموال ناتجة عن شئون علمية أو تجارية أو شيء آخر .

على أن المكان الطبيعي الذي اتجهت إليه انظار ابن الخطيب للائتمار إليه عند الحاجة ، هو في الواقع بلاد المغرب الأقصى . لقد زار وزير بني الأحمر مدينة فاس كسفير لسلطان غرناطة عامي ٧٤٩ ، ٧٥٥ . ثم التجأ إليها مرة

(١) المقرئ : نفع الخطيب ج ٧ ص ٢٩

(٢) المقرئ : نفع الخطيب ج ١٠ ص ١٥٠ ، أورد الرياض ج ١ ص ٢٥٢

(٣) المقرئ : نفع الخطيب ج ٩ ص ٣١١

ثالثة عندما نقي مع سلطانه المخلوع محمد الخامس الغني بالله عام ١٧٦٠ هـ .
 وفي هذه المدة الأخيرة ، طاف ابن الخطيب بالبحاء المغرب حيث كان موضع
 حفاوة الأهلين ورعايتهم في كل مكان حل فيه ، ثم استقر أخيراً في مدينة (١)
 سلا Sale مرابطاً بجوار اضرحة ملوك بني مرين سائلاً لهم من المولى عز وجل
 الرحمة والغفران . وقد عاد عليه هذا العمل غير جسيم إذ تفضل سلطان فاس
 " فأمر بأن يصرف له من مجي مدينة سلا مرتب شهري له ولولده مبلغ خمسمائة
 دينار من الفضة العشرية (٢) ، وأن يعفى من كل مفرم أو ضريبة ، وأن يرفع
 الاعتراض فيما يجلب له من الأدم والأقوات على اختلافها من حيوان وسواه ،
 وفيما يستفيد خدامه من عنب وقطن وفاكهة وخضر ... الخ " (٣)

ويبدو أن ابن الخطيب في هذه الفترة ، بدأ يعد العدة للاستقرار نهائياً
 بالمغرب . فأخذ في شراء الأراضي والمساكن . وبين أيدينا الآن خطابان
 في هذا الصدد. عثرنا عليهما في كتابه : "نفاضة الجراب في علالة الاغتراب"
 الأول منهما موجه الى قاضي تامنا الرحالة الطنجي المعروف ابن بطوطة (٤)
 يخبره فيه بشراء أرض بجواره : والثاني الى الشريف أبي عبد الله ابن نفيس
 بخصوص شراء مسكن منه (٥) . وقد آثرنا نشر الخطاب الأول في آخر هذا
 الكلام أما الثاني فقد نقله المقرئ في كتابه نفع الطيب (٦) .

(١) تقع مدينة سلا على ساحل المحيط الأطلنطي في أقصى المغرب ويحدها عن مدينة رباط
 نهر الزمراق (بوردجراج) . وفي ضواحي مدينة سلا توجد قرية سلة Chella حيث الجبنة
 الملكية لبني مرين . وهناك في شالة سلا رباط ابن الخطيب .

أنظر (Henri-Basset et Lévi-Provençal : Chella, une nécropole mérénide p. 157)

(٢) الدينار العشري يساوي عشرة دراهم . راجع (Dozy : Supplement aux

Dictionnaires Arabes, II, p. 131)

(٣) المقرئ : نفع الطيب ج ٨ ص ١١٧-١١٨

(٤) اسمه محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي ، وكنيته أبو عبد الله وتقه

شمس الدين ويعرف بابن بطوطة .

(٥) لوحة ٤٤ ط ، ٤٥ و

(٦) راجع الجزء الثامن ص ١٥١

ولما عاد السلطان محمد الخامس من منفاه الى عرشه مرة أخرى عام ٧٦٣هـ ، اضطر ابن الخطيب بناء على طلب سلطانه أن يعود اليها هو الآخر للقيام بأعباء الوزارة ولو لفترة قصيرة من الزمن ، وفي ذلك يقول " ... وأسرعت الى قصره (أى الى محمد الخامس) بعد أن قررت عزمي على تعجيل الأوبة ، وعمل على اسراع العودة ، وتركى الأهل والولد تحت جناح الحرمة والجوار المريني " (١) .

ولكن يبدو أن تمكك سلطان غرناطة بوزيره نظرا لنظروف التي مرت بها مملكة غرناطة أثناء حروب قشتاله وأراغون ، قد حال دون عودة ابن الخطيب الى تمرأكش بالسرعة التي كان يتوقعها . على أن المهم هنا هو أن ابن الخطيب ظل على مبدئه الذي رسمه لنفسه تجاه تلك البلاد من حيث هي ملجأه الأخير الذي به أمنه وأراضيه وأمواله .

ويبدو لنا أن حماية تلك المصالح الشخصية قد أثرت في سياسته كوزير متبذ ، فجعلته رسم لغرناطة طوال سني حكمه سياسة خارجية ثابتة تجاه المغرب قوامها الارتباط بعجلة فاس ومحاولة ارضاء سلاطين بني مرين في كل ما يطلبونه من مملكة غرناطة . وفي ذلك يقول ابن خلدون : " ... وكانت عيناه ممتدة الى المغرب وسكناته . فكان لذلك يقدم السوابق والوسائل عند ملوكه " (٢) .

ومن أمثلة هذه السياسة التقريبية من ملوك فاس ، نذكر موقف ابن الخطيب من الأمير المريني عبد الرحمن بن أبي يعقوب من الذي عينه محمد الخامس شيخاً لجنود الغزاة المغاربة بغرناطة عام ٧٦٩ هـ . فعلى الرغم من شهامة هذا القائد وبسالته الحربية التي أشادت بها المصادر المسيحية في الحملة التي شنّها محمد الخامس على قرطبة عام ٧٧٠ هـ (٣) ، نجد ابن الخطيب يتجاهله تماما في كتاباته

(١) ابن الخطيب : أعلام الاعلام من ٢٦١

(٢) البكري : أزهري رياض ج ١ ص ٢٣٤

(٣) أنظر P. López de Ayala : Crónicas de los Reyes de Castilla, I. p. 526

(Madrid 1779)

عن هذه الحملة ، بل ويجعل سلطان غرناطة على القبض عليه في نفس السنة بحجة أنه يتآمر مع سلطان فاس ، وإن كان الغرض الأساسي على حد قول ابن خلدون هو اكتساب رضاء السلطان عبد العزيز الذي كان يرى في الأمير عبد الرحمن منافسا يهدده (١) . وهناك أمثلة أخرى مشابهة مثل مسعود بن ماساي ، وزير السلطان عبد العزيز الذي فر الى غرناطة والذي قبض عليه ابن الخطيب لهذا الغرض أيضا ، كذلك تذكر سليمان بن داود الذي على الرغم من أن سلطان غرناطة بايعه على مشيخة الغزاة بالأندلس فإن ابن الخطيب عمل على وقف هذا التعيين محتجا بأن تلك الرياسة " إنما هي لأعيان المثلث من بني عبد الحق لأنهم يعسوب زانته " (٢) .

وبطبيعة الحال كانت النتيجة المباشرة لسياسة التزلف التي سلكها غرناطة تجاه سلاطين فاس ، هي أن يزداد نفوذ ابن الخطيب في البلاط المريني ، فيحدثنا ابن خلدون ان سلطان فاس كثيرا ما أطلق مراح بعض المسجونين من جراء تدخل ابن الخطيب أو وساطته (٣) . هذا فضلا عن أن جميع المعاهدات التي كان يفتدها ابن الخطيب مع قشتالة أو أراغون كانت تعقد باسم ملكي غرناطة وفاس . وهذا دليل على أن السياسة الخارجية لكلا البلدين كانت موحدة . ثم جاءت الحجة التي كان يتوقعها ابن الخطيب حينما كثرت الشكايات ضده ، وتبد الجو بينه وبين ابن الأحمر " فترع عنه . كما يقول ابن خلدون - إلى عبد العزيز سلطان المغرب لما قدم من الوسائل ومهد من السوابق ، قبله السلطان وأحنه من مجله محل الاصطفاء والقرب (٤) . ويبدو أن ابن الخطيب كان حريصا على أن يحمل أموره معه عملا بنصيبه لأولاده ، وفي هذا يقول له القاضي المالقي أبو الحسن النباهي الجدائي : " ... فمخزوم ولزتم وجمعتم من المال ما جمعتم ... ثم هربتم بأثقالكم ... " (٥) .

(١) ابن خلدون : كتاب العبر ج ٧ ص ٢٣١-٢٣٢ ، ص ٢٧٨-٢٧٩

(٢) المقري : أزهار الرياض ج ١ ص ٣٢٠

(٣) المقري : نفع العيب ج ٧ ص ٢٣٤

(٤) المقري : أزهار الرياض ج ١ ص ١٢٥

(٥) المقري : نفع العيب ج ٧ ص ٥٦

وعلى الرغم من أن قائل هذه العبارة هو أحد الذين تنكروا لابن الخطيب ،
الا أنها تبين على أى حال فكرة الناس عنه .

وقد حاول ابن الخطيب أن يبرر هجرته للمغرب بأنها لغرض الانقطاع
عن الناس والتفرغ للعبادة والفرار إلى الله وحده . غير أن أعماله وأقوال
بعض معاصريه أمثال ابن خلدون والباهي تنكر عليه هذا القول وترميه بأن
هجرته لم تكن لهذا الهدف الروحي الذى كان أجدر به أن ينشده في الحرمين
الشريفيين أو في غرناطة نفسها حيث الرباط والجهاد ، وانما كانت لغرض
مصلحي بحت وهو الاستكثار من شراء الضياع والتأنيق في بناء المساكن
واغتراس الجنان (١) .

على أن هروب ابن الخطيب إلى المغرب لم يوفر له الراحة التي ينشدها ،
إذ أستمع أعداؤه يحكيون الدمائس ضده ، وأخذت سفارات ابن الأحمر
ترد تباعا إلى البلاط المريني مطالبة بنليم ابن الخطيب رامية إياه بالكفر
والإلحاد لعبارات وردت له في كتاب " محبة الله " الذى ألفه في غرناطة منذ
عدة سنين . وقد كان رد السلطان عبد العزيز على هذا الاتهام منطويا وجميلا
إذ سأله : ولماذا لم تعاقبه اذن حينما كان مقبلا عنكم ؟

ويجدر بنا أن نشير في هذا الصدد إلى أن المغرب في عهد ذلك السلطان
نهض نهضة سياسية عظيمة ، وصار قلبا للعالم الاسلامي الغربي . ففى عهده
زالت الحروب والفتن الداخلية ، وضم المغرب الأوسط أو بمعنى أصح تلمسان
إلى ملكه ، وبهذا صار المغرب وحدة وقوة بحيثى خطرها .

على أن موضع الأهمية هنا هو أن ابن الخطيب الذى كان يلمس قوة
المغرب في عهد صديقه السلطان عبد العزيز ، وأى بعد أن استحكم العدا
بينه وبين ملك غرناطة ، أن يسير في سياسته التقليدية المغربية إلى أقصى
حدودها خطورة ، الا وهى : " تحريض سلطان فاس على الامتلاء

(١) المفردى : نفع العيب ج ٧ عن ٢١ ، ص ٤٩-٥٩

على غرناطة " (١) ، ليصل بذلك إلى هدفه الرئيسي وهو القضاء على أعدائه هناك ، وتأمين حياته ومصالحه بالمغرب ؛ ومن يدري لعله كان يفكر أيضا في الرجوع إلى الوزارة مرة أخرى ! ويبدو أن هذه السياسة صادقت هوى في نفس السلطان عبد العزيز - لاسيما وقد وحد المغرب - فوعده بتنفيذها ؛ وعلم بهذا كله سلطان غرناطة فتارت مخاوفه ، وأسرع في إرسال اتحف والهدايا إلى بلاط فاس طمعاً في كسب رضاه هذا السلطان وابعاد شره .

ولكن الظروف سرعان ما تغير الأحوال ، اذ يموت عبد العزيز ، ويموته تدب الفوضى والحروب الأهلية بالمغرب ، ويستولى بنو عبد الواد على المغرب الأوسط مرة أخرى ، فيفقد المغرب وحدته وقوته . وهنا يجد سلطان غرناطة الفرصة سانحة لتحطيم سياسة ابن الخطيب وابعاد الخطر المريني عن بلاده . فتجده يستولى على جبل طارق وسبته ليمسك على المضيق . كذلك يعمل على تأييد استقلال بني عبد الواد بتلمسان (أعداء بني مرين) . ثم يتدخل في شئون فاس نفسها فيولي ويعزل من يراه من سلاطين بني مرين .

وكان طبيعياً أن تكون نتيجة هذا التدخل هي انقبض على ابن الخطيب حيث انتهى الأمر بقتله وحرقة بعد امتحانه وتعذيبه سنة ٧٧٦ هـ ثم التحكم في ضياعه وهدمها والعيث فيها (٢) .

من كل ما تقدم نرى أنه كان لابن الخطيب عقلية اقتصادية ونزعات مادية أثرت في تصرفاته كلنسان وفي سياسته كوزير . أتخذ من المغرب الأقصى حقلاً خصباً لتنفيذ سياسته وأطماعه التي لم تعد عليه إلا بالموت وعلى المغرب بالضرر .

(١) يقول ابن خلدون في هذا الصدد : " ثم تأكدت العداوة بينه وبين ابن الأحمر ، فرغب السلطان عبد العزيز في ملك الأندلس ووجه عليه ، وتواعوا لذلك عند رجوعه من تلمسان إلى المغرب . وفي مكان آخر يقول ابن خلدون : وقد كان الاتفاق وقع على ملكة ابن الخطيب لما نهي إليه (أي ابن الأحمر) عنه أنه كان يفرى السلطان عبد العزيز بملك الأندلس .

راجع (ابن خلدون : الجزء ٧ ص ٢٢٨ ، ٢٤١) . أنظر كذلك (المغربي : أزهار الرياض ج ١ ص ٢٢٥ ، ص ٢٢٠ ، فتح الخطيب ج ٧ ص ٢٨)

(٢) لغزى : فتح الخطيب ج ٧ ص ٢٥

وفيما يلي نص الخطاب المشار إليه آنفاً والذي أرسله ابن الخطيب أيام إقامته بسلا إلى الرحالة ابن بطوطة يخبره فيه بشراء أرض بمجواره ، وذلك حسب ما ورد في كتاب نفاضة الجراب^(١) .

وتحسب الإشارة هنا إلى أن ابن بطوطة زار غرناطة في منتصف القرن الثاني الهجري حيث قابل بعض أدياء غرناطة ومنهم الوزير ابن الخطيب الذي أفرد له ترجمة في احاطته^(٢) .

نص الخطاب

يقول ابن الخطيب :

وخاطبت القاضي ابن بطوطة بتامسنا وقد عزمتم على إثارة الأرض بمجواره :

لتعلم سيادة القاضي شمس الدين معلم المواقف الحسية والميادين ، (أبقاها الله تحاكى الشمس في الجولة ، وظهور الصولة . والحكم على الدولة ، وإصلاح حال العولة) ، أن موجب حقها ، وشائم برفقها ، والعائد بجمعها من فرقها . لما انتبذ وانتطع ، واتنطع من جانب العزلة والتخلي ما انتطع . وقد لاح نور الرضى بقضاء الله وسطع ، آمل أن يكون بخدومه الراحة . حتى تندمل الجراحة : وإن أعوز المعاش اجتديت الفلاحة : وتغيرت في البقع : بقعة يؤنس فيها جوار كريم ، ويؤمن حين غرم أولى غريم . فلم ينفع الاختيار إلا على البقعة التي لها الفضل بسكنى شمس الدين بين جزراتها^(٣) ،

(١) نوسة ٤٤ - ٤٥

(٢) حول تفصيل هذه الرسالة . راجع (Lévi Provençal : Le voyage d'Ibn Battuta dans le royaume de Grenade (1350), apud. Mélanges William Marçais, Paris 1950, p p. 213 ss.)

(٣) أي مرتفعاتها .

ووقوف ركائب الاستفادة بين توضيحها ومقراتها (١) ،
 فالترمت وارتبطت واختبرت واعتبطت ووجهت ثقتي
 لشراء ما يعين على الدهر ويستعد للفلاحة والبذر خوفاً
 أن يخرج يومه ، فيرتفع سومه ، ويحارل دومه . فيضن به قومه ،
 وعندى أن القاضى اذا تحقق أن جواره هو المطاوب الأول
 والفضل الذى عليه المعول ، يتعمد هذا القرض سرؤه (٢)
 الذى لا يُشأول ، فتقع مشاركته بكل وجه من وجوه
 الإعانة بمقتضى الفضل والديانة حتى يحصل ببركته ثمرة
 الفلاحة حساً ، وثمره النلاج معنى ، وتعتمد للزيارة
 والحسنى ، ويتأسس بهذه اللبنة من قربة المبنى ، ويدعو
 الثعشر فى جواره الى العشرة والسكنى ، والشع بفضله
 الأسنى ، ومن نبتة مثله الى فضل ، فقد نبت كفيلاً أو جنح
 الى بيت مثله أثار مجدداً حنبياً وقرى حنبلاً ، وما يصدر
 عن محله من وفق الظن به فقابل من الشاء بأجمل صورة
 ومن الحمد بأعجز سورد ، ... والسلام .

(١) كناية عن الأمان المذكورة فى البيت الثاني من معلقة امرئ القيس :

فتوضح بالمقروءة ثم يصف رميمها (من نصيدة تغابك)

(٢) اسرو : الفضل والسعد .

تصدير

١ - هل لا زال علم الاجتماع وثيق الصلة بالفلسفة ؟ هل استطاع علم الاجتماع أن يحدد موقفه في دقة من التاريخ وفلسفة التاريخ ؟ هل تبين علماء الاجتماع اليوم مركز علم الاجتماع بين العلوم الانسانية ؟ وهل أصبحت « علمية » علم الاجتماع أمراً مسلماً به ؟ وهل لو صحت علمية علم الاجتماع أيمن ذلك أنه تخلص من مشاكل نشأته الأولى ؟ أفلم يبق على علماء الاجتماع في السنين القادمة إلا أن يجمعوا جهودهم متعاونين في البحث عن طبيعة الحياة الاجتماعية ووصف بناء المجتمعات والاماطة عن أسباب التغير الاجتماعي والتنبؤ بيوره ؟ أحيان الوقت لعلم الاجتماع أن يقدم لعاملين في الميدان الانساني الكشوف التي يفيدون بها البشر في الحياة العملية ؟

كل هذه الأسئلة تصور موقف علم الاجتماع اليوم وتعطى فكرة عامة عن المشاكل التي تنشأ في ذهن الباحثين فيه . ولو أن البعض يحاول أن بغض الطرف عنها مكتفياً بالتسليم بعملية : علم الاجتماع ، وأن عمادة الأون البحث الاجتماعي من أى طريق يوصل لغاية معينة . ولكن تمام انهم لهذا العلم وخير طريق للسير في موضوعاته أن يثبت الباحث من هذه المسائل جميعاً حتى يكون على بصيرة تامة بحقيقته وأغراضه .

والثابت حتى الآن أن الخلاف لا يزال قائماً بين مجموعات من علماء الاجتماع اصطلاح على تسمية جماعاتهم بمدارس علم الاجتماع . لكل مدرسة تتخذ خطة تخالف الأخرى سواء في نظرتها لموضوع علم الاجتماع أو في تفصيلها للمناهج التي تتبع في دراسة مسائله . ولست هنا أستطيع مناقشة ما أثرت من أسئلة ولكني أشير إلى أن أغلب الخلاف القائم الآن خلاف يتخذ صفة منهجية ، أو بمعنى آخر خلاف يتصل بطريقة البحث وبأصول التفسير . ويمكن تلخيص الاتجاهات المختلفة لهذه المدارس في ثلاث :

الأول : المدرسة التي تضر الحياة الاجتماعية من جانب واحد بغض النظر عن نوعية هذا الجانب مثل المدرسة الاجتماعية الفرنسية والمدرسة النفسية وغيرها .

الثاني : المدرسة الوضعية أو السلوكية التي تعالَى في تطبيق المناهج الرياضية والطبيعية المستخدمة في العلوم الطبيعية والرياضية على موضوعات علم الاجتماع .

الثالث : المدرسة التي تنظر الى الحقيقة الاجتماعية نظرتها الى كل معقد متكامل وتحاول الوصول الى هذه الحقيقة من مختلف الزوايا . وأغلب انظن أن الاتجاه الأخير الذي تحاوله هذه المدرسة هو الاتجاه الذي يتفق مع أصول العلم ويستقيم مع مناهج البحث الحديثة .

٢ - ويقول كارل بيرسون Karl Pearson أن المنهج العلمي واحد في جميع العلوم . ووحدة العلوم في مناهجها وليست في مادتها . وليست الحقائق هي التي تصنع العلم . ولكن الذي يقيمه هو المنهج الذي تعالج به حقائقه . والوصول الى أي معرفة علمية يتطلب نوعين من العمليات العقلية :

الأولى : عملية الملاحظة والتجريب والفحص التي تجري على المادة وذلك لبيانها وتسجيلها في دقة ووضوح لتكون أداة صالحة للبحث والدرس .

والثانية : عملية المقارنة والتصنيف والعد والقياس والتعميم أو التجريد وذلك للكشف عن القواعد التي على هديها نستطيع أن نقف على الحقيقة وأن نتنبأ بالمستقبل تحت شروط معينة .

وعلى ضوء ذلك وبالتطبيق على موقف علم الاجتماع خصوصاً في بلاد ذاع البحث فيه وانتشرت مؤلفاته مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن علماء الاجتماع الأول غلبت عليهم نزعة التعليم وسن القوانين دون القيام بالمجهود الذي يقتضى به العلم وتفرضه مقتضيات المنهج لجمع الحقائق اللازمة . وبقي الأمر على هذا النحو ، حتى حدث رد فعل عنيف جعل بعض العلماء

يهامون نزعاً التعميم . ويقررون أن البحث وجمع الحقائق عماد علم الاجتماع . ولكن الباحثين الجدد أساءوا فهم هذا الاتجاه الجديد وظنوا أن كل مهمة العلم تنهى عند هذا الحد . فحاولوا أن يولفوا في علم الاجتماع فجاءت كتبهم أشبه بأسفار مملوءة بالوثائق دون أدنى رابطة تؤلف بينها إلا عنوان الكتاب وهو « علم الاجتماع » . ويسمى هذا الاتجاه الأخير في أمريكا بطريقة جمع الحقائق Fact-finding Method وقد أشار إلى ذلك سوروكين Sorokin في كتابه Society, Culture & Personality إلا أن هذا التنبس لم يلبث أن زال ونهض بعض العلماء يناهون بفترة من التأمل والتفحص لدراسة هذه الحقائق المتجمعة تمهيداً لترابط بينها ومحاولة إقامة التعميمات والفروض ، ومن أبرز أصحاب هذا الاتجاه في العالم اليوم سوروكين في كتابه المشار إليه آنفاً .

والحق أن البحث هو عماد أي علم ولكنه ليس كل شيء فلا بد أن تسبقه وأن تعقبه مرحلة من النظر حتى يصبح كل بحث وكل دراسة خطوة من خطوات التقدم العنفي . فالعلم يبدأ من النظر وينتهي إلى النظر ولذلك هو نظري في أساسه .

٣ — ولعل أهمية فلوريدو باريتو بين علماء الاجتماع ترجع في صميمها إلى محاولته ، أن يقيم منهجاً للبحث في علم الاجتماع يجرى على أسس رياضية ، كما هو الشأن في العلم الحديث وإلى عكوفه على الحقائق التاريخية الواسعة المتشعبة ، وإلى استخراجه للأصول والقواعد التي يمكن أن تفسر على أساسها هذه الحقائق . فباريتو اذن قد قام دفعة واحدة بالرسالة التي تنتظر من عالم جليل مثله ، وهذا ما لفتني إليه وجعلني أفرد له هذا البحث المتواضع . وقد كتب باريتو في هذا الصدد كتابه الذي ترجم إلى الفرنسية بعنوان : "Traité de Sociologie Generale" وإلى الإنجليزية بعنوان : "The mind and Society"

ولسوف نرى فيما بعد أن باريتو وقف وقفة طويلاً أمام طريقة البحث في علم الاجتماع وحاول أن يسن للعلم الأصول التي رآها موصلة للباحثين من حقائق الحياة الاجتماعية ما يقيم صرح العلم بين سائر العلوم ، وحاول

في شيء من الجهد أن يوضح الصلات التي تربط علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى ليحفظ له ميداناً مستقلاً لا يتداخل مع ميادين العلوم الأخرى . ولعل في تفهمه لهاتين الناحيتين إلى جانب تحليله الدقيق للسلوك الإنساني ما رفعه إلى مصاف الخالدين من علماء الاجتماع . ولقد أجاب باريتو بطريقته على كثير من الأسئلة التي سقناها في مبدأ التصدير وكان من بين مدارس علم الاجتماع المعاصرة مدرسة قائمة بذاتها .

فلفريدو باريتو

(أولاً) حياته وكتبه

حياته :

ولد فللريدو باريتو في باريس عام ١٨٤٨ عن أب إيطالي وأم فرنسية . وعند ما انتقل الى إيطاليا مع والديه وهو في سن الحادية عشرة دخل معهد الهندسة . وظل به حتى بلغ الثانية والعشرين . وشغل في السنوات العشر التالية وظيفة مهندس استشاري لسكك حديد إيطاليا . ثم شغل منصب المدير العام لبعض مناجم الحديد التي كان يملكها بنك فلورنسا . وقد اكتسب من خبرته في عمله هذا اهتماماً كبيراً - ظل ملازماً له طوال حياته - بمسائل الاقتصاد والسياسة الاقتصادية العامة . ولما مات والده ورث عنه ثروة كفته أن يعيش دون حاجة الى كسب معاشه .

ومن ثم استقال من عمله الإداري المشار إليه وشرع يفرغ لدراسة الاقتصاد . وقد حاول عبثاً أن يحصل على وظيفة أستاذ في إحدى جامعات إيطاليا . ولكن الفرصة وافته عام ١٨٩٤ بناء على توصية ليون ولراس Waltas الاقتصادي السويسري الذي اهتم باريتو بنظرياته في الاقتصاد الرياضي - أن يخلفه على كرسي الاقتصاد السياسي وعمم الاجتماع في جامعة لوزان بونيرا . وقد كانت الفترة التي أعقبت تعيين باريتو أستاذاً أخصب فترة في حياته لأنه أخرج فيها جميع كتبه المهمة .

وقد مات باريتو في ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٣ مخنقاً ثروة علمية بالغة القدر .

كتبه :

كانت أغلب كتابات باريتو تنصب على المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وأخرج في كل ناحية منها دراسات وأبحاث مستفيضة . ونظراً

لأنه كتب أغلبها باللغة الإيطالية وعدم ترجمتها ، فقد ظلت نظرياته بعيدة عن التداول في أوروبا وأمريكا حتى ترجمت بعض كتبه أخيراً وصادفت الذبوع والانتشار وأثارت المناقشات والأبحاث في دوائر العلماء .

وأهم كتبه هي :

1. Cours d'economie Politique.
2. Les systemes Socialistes,
3. Panuala di economia Matitica.
4. Tatti e teorie trasformazione della democrazia.
5. Le mythe et la litterature immorale.
6. Trattato di Sociologia generale (4 Vols.).

وكتابه الأخير في علم الاجتماع هو الذي يعنينا الآن من بين كتبه سابقة الذكر ، والذي منذ أن ترجم إلى اللغتين الفرنسية والإنجليزية أصبح موضع دراسة وعناية الكثير من العلماء الأوروبيين والأمريكيين على السواء .

(ثانيا) علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية

اهتم باريتو أول الأمر بدراسة الاقتصاد على طريقة ولرامس الرياضية . وكانت له فيه نظريات ومنهج لا زال قائماً قوياً حتى اليوم . ولكنه في دراسته لمسائل الاقتصاد - وهي مسائل اجتماعية - لمس أن التفسير يتم في حدود ضيقة وبالرجوع إلى عوامل محدودة . وقد فطن إلى أن الظواهر الاقتصادية لا يؤثر فيها الإنسان من حيث هو إنسان مادي فحسب كما يرى علم الاقتصاد . لكن تؤثر فيها ظواهر وعوامل أخرى اجتماعية وغير اجتماعية . وعلى هذا التحول قاده التفسير الاجتماعي للاقتصاد إلى التحول من الميدان الاقتصادي إلى الميدان الاجتماعي . وقد تم هذا التحول عند ما بدأ يدخل في التفسير الاقتصادي عوامل أخرى لا تمت إلى المجال الاقتصادي بصلة وثيقة .

من هنا نبين أن باريتو كان يقع على المشكلة تلو المشكلة حتى تفتحت له جميع الآفاق في العلوم الاجتماعية لتشابه الأحوال وانبثاقها عن أصل واحد وهو الحياة الاجتماعية ومقتضياتها . ولكن علم الاجتماع على الرغم من هذا

التشارك مع العلوم الاجتماعية الأخرى إلا أنه يتميز بأنه علم تعميم بمعنى أنه يدرس الخصائص العامة في مجموعة معينة من الظواهر الاجتماعية . وعلم الاجتماع بهذه الكتابة يختلف عن التاريخ الذي يدرس الظواهر الاجتماعية على أنها وحدات منفصلة غير متكررة في الزمان والمكان ، كأن يدرس الدين المسيحي على أنه ظاهرة أو وحدة منفصلة ، وكذلك الاسلام والبوذية دون أن يربط بينهم من حيث الخصائص .

وخلصة القول أن هناك فارقين رئيسيين بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية :

(أولاً) فرق من حيث الموضوع :

١ - كل علم اجتماعي يحدد له ناحية من العالم الاجتماعي يدرسها فالاقتصاد يدرس الظواهر الاقتصادية والسياسة تدرس الظواهر السياسية وهكذا . ولهذا كان الاقتصاد يهتم بدراسة تنظيم العمل ودورته وذبذبته والسياسة تدرس الدولة وهكذا . أما علم الاجتماع فإنه ينظر الى المجتمع ككل مترابط أو متكامل ويعنى بالصلات الموجودة بين أجزائه وظواهره المختلفة ديناً أو دولة أو عملاً .

٢ - كل علم اجتماعي ينظر الى الانسان من زاويته ، فالاقتصاد ينظر اليه على أنه انسان اقتصادي ، والسياسة تنظر اليه على أنه « انسان سياسي » . والدين ينظر الى الانسان - فوق كل هذا - على أنه في النهاية انسان ديني . ولكن علم الاجتماع ينظر الى الانسان ككائن يعيش في مجتمع له ظواهره المختلفة التي تجمع في اطار الحياة الاجتماعية ألوان هذه الحياة الثقافية والاقتصادية والسياسية والدينية الخ ...

(ثانياً) فرق من حيث المنهج :

ألمحنا فيما سبق للخلاف المنهجي القائم بين علماء الاجتماع ، ويتضح هذا الخلاف أكثر بين علماء الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، فإذا أخذنا ظاهرة محددة كالانتحار وجدنا أنها تدرس بطرق مختلفة في العلوم الاجتماعية وتؤدي

بدورها الى نتائج جد مختلفة أيضاً ، فالانتصاد يرجع أسبابها الى الفقر والافلاس ، وعلم النفس يرجعها الى خيبة في حب أو مفاجأة عضوية أو تهوس والسياسة ترجع أسباب الانتحار الى الاخفاق في الميدان السياسي والفشل في صعود سلم المجد عن هذا الطريق ، والمدين بدوره يرجع هذه الأسباب الى فساد الخلق وبعد عن طريق الخير أو الإلحاد . والجغرافيا ترجع الانتحار الى أثر المناخ ، والبيولوجيا تساهم في الميدان فترجع أسباب الانتحار الى سوء الهضم والاختلال في الجهاز الهضمي وما الى ذلك . وعلى الرغم من أن كل هذه التفسيرات قد لمست جانباً من حقيقة أسباب الانتحار الا أن كلا منها على حدة لا يصلح أن ينهض سبباً كافياً يمكن الركون اليه .

فواحد من هذه العنوم لم يبين الخصائص الرئيسية للانتحار ولا نوع الأشخاص الذين يقدمون عليه ، ولا توزيع نسب الانتحار في المجتمعات المختلفة ، ولم يعن واحد منها أيضاً ببيان قنرات الزيادة والتقص في ... الخ المسائل المتصلة اتصالاً وثيقاً بتأثير دراسة المسألة . كل هذه الأمور يعنى بها علم الاجتماع لأن كل دراسة يقوم بها لابد أن تتم في ضوء العلاقات التي تربط موضوع هذه الدراسة بالأجزاء الأخرى في المجتمع والظواهر المتصلة به . وعلم الاجتماع لا يسلم مطلقاً بأن هناك ظاهرة - مهما كان شأنها - مستقلة يمكن أن تدرس دراسة كلية على هذا الأساس .

ويقول كارل مانهايم "Karl Mannheim" في هذا الموضوع في كتابه "Ideology and Utopia" أن عالم السياسة حين يرى أن النظام الدستوري في بلدين متشابهين من حيث تكوين المجتمع وحضارة كل منهما ، ويختلف هذا النظام مع ذلك في شكله العام أو في التفاصيل ، أو حين يرى أن بلداً معينة نقلت دستور بلد آخر وغيرت فيه ولم تبقه على حاله ، فانه يفسر ذلك بالاضافة الى « الروح القومية » أو « الذات الاجتماعية والحضارية » ، ولكن هذه الألفاظ المهمة وان لم تكن وسيلة لتفسير الصحيح . فانها تكشف الى أي حد يصل قصور البحث وعدم تمامه في العلوم الاجتماعية الأخرى . اذن لابد لتأمل فهم ظاهرة اجتماعية معينة أن تدرس علاقتها بالظواهر الاجتماعية

الأخرى ، حيث لا يمكن فصلها ويمكن دراستها على نحو سليم بعد ذلك .
ولذا كان لابد من وجود علم يدرس هذه العلاقات ولنسمه علم الاجتماع
أو أى اسم آخر . فالمهم أن مثل هذا العلم حرى بالوجود ضرورى للمجتمع
الحديث .

ولا يعنى ذلك أن هناك قضيعة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى
فمن طبيعة علم الاجتماع المتفقة مع منهجه أن يعتمد على نتائج هذه العلوم .
ومع هذا فالاعتقاد ليس من جانب علم الاجتماع فحسب ، بل أن العلوم
الاجتماعية تعتمد فى طرائق التفسير وفى المناهج العامة والخاصة على ما يستحدثه
علم الاجتماع فى هذا السبيل . ويظهر ذلك بوضوح فى دراسات علوم النفس
والتاريخ والاقتصاد والسياسة وغيرها . ومن عهد أفلاطون وأرسطو
حتى ماركس ودوركايم لا زال كل منج اجتماعى جديد يتردد صده
فى أبحاث العلوم الاجتماعية .

وما من شك أن نظريات كارل ماركس الاجتماعية كان لها أكبر الأثر
على الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية على السواء . وليست
العلوم الاجتماعية وحدها التى يعتمد بعضها على البعض الآخر . فالعلوم الطبيعية
والحيوية يعتمد كل منها على الآخر ، فالكيمياء تعتمد على الرياضيات والطبيعة
على الجيولوجيا والأحياء على الكيمياء والعكس .

ويمكن تلخيص رأى باريتو فى العلاقة القائمة بين علم الاجتماع والعلوم
الاجتماعية فيما يلى :

تدرس العلوم الاجتماعية الظواهر الاجتماعية بصفة عامة ، ولكل واحد
منها ناحية خاصة يختص بالدراسة مغفلا النواحي الأخرى . فعلم الاقتصاد مثلا
يدرس نشاط الفرد المادى فى المجتمع ، ووحدته فى الدراسة الفرد أو الجماعة
المسيرة بالمصلحة المادية وحدها . ولكن واقع الأمر أن الظواهر الاجتماعية
يؤثر بعضها فى البعض الآخر فدراستها من جانب واحد صواب من جهة

وخطأ من جهة أخرى ، فهي صواب من حيث بيانها لأهمية العامل الذي تدرسه
وهي خطأ من حيث اهتمامها أو اغفالها لأثر العوامل الأخرى في النتيجة
التي تدرسها .

لكن علم الاجتماع - دون العلوم الاجتماعية الأخرى - يدرس الظواهر
الاجتماعية في تفاعلها بعضها مع بعض وفي أثر كل منها على الأخرى ،
والوظائف التي تؤديها والارتباط بينها . فهو إذن يستفيد من دراسات العلوم
الاجتماعية محاولاً لم شعثها وتضمينها سراً واحداً يفسر ظواهر الاجتماع التفسير
اشامل الصحيح مبنياً العوامل المختلفة التي تؤثر في النظام الاجتماعي ومبلغ
أهمية كل منها .

فعلم الاجتماع إذن علم تركيبى شامل وهو بمثابة الاطار الذي يحوى
بين دائرته مختلف العلوم الاجتماعية .

(ثالثاً) المنهج العلمى فى علم الاجتماع

ممكنا أن نقول أن هدف العلوم حياً التوصل الى معرفة عالم الحس
أو التجريبية عن طريق عمليات التعميم والتجريد التي تجرى على الحقائق
المستمدة من الحس أو التجربة ، والفرض الأعلى من هذا هو السيطرة
على تجربة المستقبل كلما أمكن ذلك وأبعد من هذا إمكان التنبؤ في حالات
معينة الأمر الذي يهيئ للفرد والجماعة أن تدبر من أمورها بحيث تستطيع
مواجهة الواقع . وتهدف العلوم الى جعل هذه المعرفة التي تحاول الوصول اليها
غاية في ذاتها . والعلماء يوقنون أن هذا هو الطريق الذي يمكن معه تلاقى جميع
ضروب التحيز والشامل الناجمة عن الأغراض العملية .

والحقيقة أن أهم ما في عمل باريتو Pareto هو نظريته عن علم
الاجتماع " كعلم منطقي تجريبي " فقد أفرد جانباً من الجزء الأول من كتابه
ليبحث هذه المسألة وفل يعرض لها حين يشرح موضوعات الكتاب الأخرى
حتى النهاية . ومن الملاحظ أنه سار على طريقة تشبه طريقة أوجست كومت

A. Comte في فلسفة التاريخ ، فكما أن تاريخ التقدم من المرحلة الدينية إلى المرحلة الميتافيزيقية ثم إلى المرحلة الوضعية في التطور العقلي الإنساني كان الاتجاه الرئيسي لتطور الاجتماعي ، فكذلك الأمر عند باريتو لأن التمييز بين العلم المنطقي التجريبي والعلم غير المنطقي وغير التجريبي يكون جزءاً غايباً في الأهمية في تحليله لتاريخ المجتمع وحياته . ومهما يكن من اختلاف الرأي حول نظريات باريتو فإن محاولته الصادقة أن يقيم علم اجتماع منطقي تجريبي هي التي خلدهت وأعطته هذه الأهمية ... وبعد

فليس غريباً على باريتو - وهو صاحب التقدم الراضحة في علم الاقتصاد - أن يحاول إقامة دعائم منهج سليم لبحث الظواهر الاجتماعية ، فالعلم في رأيه لا بد أن يكون منطقياً تجريبياً بمعنى أن يعتمد على الملاحظة والتجريب فحسب . فكل تقويم أو تقدير أو إطلاق لا يدخل في دائرة العلم وكل فكرة لا تخضع لهذا المنهج فهي غير علمية مثل الديمقراطية والحرية والمساواة ونظرية التضامن ... الخ . هذه النظريات التي يزخر بها الفكر الاجتماعي المعاصر وكثير من آراء هربرت سينسر وأوجست كومت عن التقدم والتطور غير علمية بل هي من نفس المنبع التي صدرت عنه كل النظريات الميثولوجية التي انتقدها بمرارة .

ويفرق باريتو بصورة واضحة بين القيمة العلمية لنظرية ما وبين قيمتها الاجتماعية أو الواقعية إلى أن يقرر أن من النظريات العلمية ما يهدد العلاقات الاجتماعية بأشد الخطر ولهذا يفرق بين الحقيقة والمنفعة . فهو إذن لم يحكم على جميع النظريات غير العلمية بالفساد ، بل أشار إلى أهميتها في المجتمع وكل الذي فعله أن فصل بين ما هو علم فيخضع للملاحظة والتجريب وبين ما هو غير علمي فلا يخضع لهما برغم دوره البالغ في المجتمع .

ويرفض باريتو بعد ذلك كل النظريات والمناهج التي تدرس الظواهر الاجتماعية من جانب واحد والتي تحاول أن تجعل من ظاهرة معينة الأصل في كل الظواهر الأخرى . وقرر أن الظواهر الاجتماعية متسندة تسانداً « وظيفياً » فكل ظاهرة تؤدي دوراً معيناً يؤثر في الدور الذي تقوم به الأخرى .

ومن مجموع هذه الوظائف والأدوار يفرج النظام الشكامل الذي يكون عليه النظام الاجتماعي . ويرى باريتو أن تعقد الظواهر الاجتماعية إنما يرجع في صميمه الى تداخل وظائفها ، وان كل ظاهرة تعتمد على الأخرى بحيث أن كل تبسيط لهذه الظواهر أو كل عرض سريع لما دون بيان لوجوه الصلات والروابط التي تربطها يحل بها ويبني الى فهمها كل الاماءة .

ويتلخص منهج باريتو في خمس خطوات :

- ١ - لا يدخل تحت البحث العلمي الا كل ما يخضع للملاحظة والتجريب .
- ٢ - الظواهر الاجتماعية متسادة تسانداً وظيفياً يؤثر بعضها في البعض الآخر . والتفسير العلمي لا يتم الا بالاضافة لجميع العوامل .
- ٣ - لا يدخل تحت البحث العلمي الأمور المرضية أو الوقتية لأن العلم لا يعنى الا بما هو دائم وحقيقى .
- ٤ - في الأمور التي تلاحظها لا بد أن ندرس المسائل المشتركة بين مختلف الناس وفي مختلف الأزمنة والأمكنة ، وهو في هذا المقام يشير الى علم الاجتماع المقارن الذي يهد السبيل الى اقامة علم الاجتماع العام .
- ٥ - فاذا تيسر لنا كل ما سبق وجب أن نطبق المنهج الموضوعي الكمي في الدراسة فهو خير المناهج جميعاً . وهو الذي يمكننا من اقامة معرفة يقينية قائمة على الحقيقة الواقعية لا على الوهم والخيال ، وبه أيضاً نصل الى حقيقة انظم الاجتماعية المعقدة .

وهكذا نرى أن منهج باريتو يشابه من وجوه كثيرة نظريات علماء المناهج مثل كارل بيرسون ودوهيم وبوانكاريه ، فالقانون عندهم احتمالي يتغير كلما اكتشفت حقائق جديدة وبانت وجوه شبه وصفات عامة مشتركة لم تكن معروفة من قبل . وباريتو في عرضه لمنهجه لا يختلف كثيراً عن المنهج العلمي الحديث فلا يلتزم في دراساته الا الحقيقة الموضوعية . ويرى جينزبرج Ginsberg أن منهج باريتو استقرائي ومقارن بمعنى أنه يبدأ من الحقائق

الواقعية التجريبية كالمعتقدات السائدة في مختلف المجتمعات أو قواعد السلوك المتواضع عليها ليصل من ذلك كله الى بيان العناصر الدائمة والمتغيرة في هذه الظروف المختلفة لبضع القوانين التي تحدد علاقاتها المتبادلة ، ولكن بارتو في رأي جنزبرج لم يلتزم منهجه هذا أو لم تتح له الفرصة لتطبيقه . ويرى أن تعريفاته غامضة لا تنكشف حتى مع المقاربات المتتابة أو مع طول الشرح والابانة .

(رابعاً) العوامل المؤثرة في الظواهر الاجتماعية

رأينا مما سبق أن بارتو يهاجم النظريات التي تفسر الظواهر الاجتماعية ، من جانب واحد ورأينا كيف وصفها بالبساطة واستطعنا أن ندين رأيه في أن الظواهر الاجتماعية مساندة نسائداً وظيفياً وأن تفسيرها لا يتم الا بالإضافة لعوامل متعددة وفوق هذا يعتمد بارتو أن التفسير الصحيح للظواهر الاجتماعية والتثبت من طبيعة الحياة الاجتماعية لن يتم الا اذا استطعنا أن ندرس هذه العوامل دراسة كمية . ويأسف في ثنايا أبحاثه أن مثل هذه الدراسات غير موجودة بجانب أنه لن يتمكن من التعرض لها جميعاً ، فمثل هذا الأمر فوق طاقة عالم واحد .

ويرى بارتو أن العوامل التي تؤثر في الظواهر الاجتماعية تتلخص فيما يلي :

(أولاً) عوامل خارجية .. وتنقسم قسمين :

- ١ - البيئة الجغرافية بعناصرها المختلفة من مناخ وتربة وحيوان ونبات .
- ٢ - المجتمعات المحيطة بالمجتمع محل الدراسة والأنظمة الاجتماعية السائدة فيه ثم تاريخ المجتمع نفسه .

وقد الملح بهذا الى دور الاحتكاك الحضارى في خلق التغيرات الاجتماعية وأثره البالغ في تعديل كثير من انظم . فالعالم اليوم لا يعيش كل جزء منه منفصل عن الآخر فقد تعددت وسائل الاتصال المادى والثقافى عن طريق

المواصلات البرية والبحرية والجوية ، وكثُر تنقل الناس من بلد لآخر ، بل هجراتهم من هذا البلد الى ذلك البلد - وهكذا . وأخذت الصحافة والاذاعة والسينما والتلفزيون أخيراً يقوم كل منها بلور بالغ الأهمية في نقل الأفكار عبر المحيطات وأصبحت تتخطى حدود الدول وتنفذ الى أعماق الأفراد والجماعات . كل هذه العوامل من شأنها أن تترك آثاراً واضحة على الظواهر الاجتماعية . والمحقق في البحث الاجتماعي لا يمكن أن يغفل شأنها اذا أراد أن يصل الى حقيقة الحياة الاجتماعية . أما تاريخ المجتمع محل الدراسة فمن الأهمية بمكان لأن اتجاه الظواهر الاجتماعية سواء الى التغير أو التعديل عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات والاحاطة بتاريخها يبين اتجاهها الحالي وينبئ بما ستؤول اليه في المستقبل . ولهذا فالنظرية القائمة بأغفال التاريخ والاهتمام بالموجود الآن نظرية لا تهض على أساس متين .

(ثانياً) عوامل داخلية :

تتصل بأفراد المجتمع نفسه كالجنس الذي يتشكون اليه ومعتقداتهم وأحوالهم النفسية وآمالهم ورجائهم وما الى ذلك . وهذه العوامل ضرورية في التفسير لأنها بمثابة الوقود الذي يحرك الآلة . وهي العوامل التي تستقبل التغيرات الخارجية في انبساطها للدخل فظوراً تشبك معها في صراع قد تنحصر فيه وطوراً آخر تسلم نتيجة لتكثف موجات المد الحضاري القادم من الخارج ، وبالتالي تنجس الى المعتقدات والتقاليد وتجربها ، اما الى تغيير كامل أو الى تعديل قد يلحق بناءها كله .

ويرى باريتو أن تاريخ المجتمع هو بالنسبة لهذا المجتمع في مجال التطور الاجتماعي عنصراً أو عاملاً خارجياً يؤثر في النظام الحالي له شأنه في ذلك شأن المجتمعات الأخرى . وبما لا شك فيه أن تقسيم باريتو للعوامل المؤثرة في الظواهر الاجتماعية الى عوامل داخلية وعوامل خارجية أمر له وجهته ، بل ان الأبحاث الاجتماعية ومقتضيات الحضارة الحديثة اثبتت أن التغير الاجتماعي الذي يتم في منطقة معينة لا يتم ذاتياً بل يتم بالاضافة الى الداخل والخارج معاً . بل قد يذهب بعض العلماء أنه طالما كانت الأوضاع الداخلية

مستقرة وطاقة الأرض الانتاجية تكفى السكان ، فليس من المنأ به أن تحدث تطورات فى النظام الاجتماعى ذات بان انهم الا التطورات التى تشبه نفس الأحياء . ولهذا يرون أن التطور أو التأثير فى الظواهر الاجتماعية الآن يأتي من الخارج فى المقام الأول .

(خاماً) المجتمع والتوازن الاجتماعى

وبعد أن أقام باريتو الدعائم ورسم الخطط توجه من فوره الى دراسة المجتمع . فلم يشأ أن يعرفه بأنه كائن عضوى أو مجرد مجموع من الأفراد أو ميكانيزم ، ولكن عرفه كما يفعل أصحاب الاتجاه الطبيعى فى الدراسات الاجتماعية - وهم الذين يرون أن الظواهر الاجتماعية مثل الظواهر الطبيعية ينطبق عليها نفس القوانين لأنها مادية فى صميمها . وهذا الاتجاه موجود منذ عهد فلاسفة اليونان ولكنه فى الفكر الاجتماعى المعاصر يمثل على الأخص فى دراسات كارى Garey وفتيارسكى Winarsky الذى عرفه « بأنه مجموع منظم من الجزئيات الانسانية » تربطهم علاقات متبادلة معقدة . والجماعة نظام اجتماعى تعمل فيه قوتان متكافئتان أحدهما تحاول هدمه ، والأخرى تحاول إعادة التوازن ، ومن فعل هاتين القوتين ينتج ما أسماه باريتو بـ « التوازن الاجتماعى » .

والحق أن علم الاجتماع عند باريتو يعتبر محاولة لتطبيق فكرة التوازن التى أدخلها ولراس Walras فى دراسة الاقتصاد التى تناولها باريتو بالدراسة ووقف عليها قسطاً كبيراً من جهوده . فمن المعروف أن هناك صراعاً دائماً بين رغباتنا التى تريد أن تشبع وبين العقبات التى تعترض سبيل اشباعها ، ولكن الصراع لا يلبث أن يتحول الى توافق أو توازن بين رغباتنا وبين الظروف الخارجية المحيطة بنا .

والمجتمع يجرى على نفس النظام يحدث فيه عملية توافق تؤدى الى التوازن الاجتماعى . أما القوى التى تعمل فى المجتمع مناظرة لرغبات الفرد فهى ميل الناس الى الالتجاء الى الأفعال غير المنطقية - فى حين أن القوى التى تعمل

مناظرة للعقبات التي تنشأ في وجه التمرد لاشباع رغباته فهي ميل الناس الى إخفاء الطابع غير المنطقي في أفعالهم ومحاولتهم اظهاره بصورة منطوية معتولة .

والأفعال غير المنطقية - بعد هذا كله - تختلف من زمان الى زمان ومن مكان الى مكان . الا أنه بالرغم من ذلك ، فثمة عنصر أساسي فيها لا يتغير بتغير الأزمنة واختلاف الأمكنة ، وهذا العنصر الثابت هو الجدير بالدراسة . وهو أهم موضوع لعلم الاجتماع عند باريتو - وهو فوق هذا وذلك لعامل الأساسي الذي يؤثر في طبيعة النظام الاجتماعي .

(سادساً) العوامل المؤثرة في النظام الاجتماعي

رأينا فيما سبق أن فنرديو باريتو يرى أن النظام الاجتماعي يتأثر بفعل عوامل خارجية وعوامل داخلية ، وأضاف الى ذلك أيضاً تاريخ المجتمع عن الدراسة باعتبار أن التاريخ يعتبر عاملاً موضوعياً خارجياً يمكن دراسته في طبقة العوامل الخارجية وأبناً في حينه فكرته في هذا الصدد . وتقد اعترف باريتو أن دراسة العوامل المؤثرة في نظام اجتماعي تتوصل منها الى وصف دقيق للمجتمع أمر لا يستطيعه عالم واحد . ولهذا اقتصر في دراسته للمؤثرات العامة في النظام الاجتماعي على عدة عوامل ، أهمها وأبعدها أثراً تحليله الدقيق للأفعال المنطقية وغير المنطقية في السلوك الإنساني واكتشافه لفكرة الرواسب Residues والمشتقات Derivations وسنحاول في الصفحات التالية أن نعرض لرأيه في هذين الموضوعين ، ثم نعرض على العوامل الأخرى التي لم يوفها حقها من الدراسة .

(١) الأفعال المنطقية وغير المنطقية :

يقع علم الاجتماع في رأي باريتو في قسمين :

١ - تحليل وتصنيف المكونات الأولية الطبيعية الإنسانية كما تظهر في الحياة الاجتماعية .

٢ - بيان لتفاعل هذه المكونات وملغ ما يطرأ عليها من تغير في توزيعها على طبقات المجتمع المختلفة .

وقد حلل القوى الأساسية في الحياة الاجتماعية بتقسيم الأفعال الانسانية الى قسمين :

١ - الأفعال المنطقية Logical وهي التعبير الحقيقي المباشر للطبيعة الانسانية .

٢ . الأفعال غير المنطقية Non-Logical والتي ظل يسردها في شيء من التفصيل مبيناً سيطرتها الكبرى على الشؤون الانسانية .

ولم يلق باريتو اهتماماً بأعمال علماء النفس بل حاول أن يكتشف الفروض لنفسه من خبرته الشخصية الأمر الذي نجم عنه سوء استعمال لبعض المصطلحات الفنية مثل العواطف والعراثر ، وقد أدى هذا الى عدم فهم هذا المفكر على الوجه الصحيح ، ولقد كانت النتائج التي وصل اليها غاية في الجرأة ، ويتضح هذا من النص الآتي :

« قام الناس ولا يزالون يقومون بأعمال دون أن يفطنوا لأي سبب يقومون بها . فالدوافع الحقيقية للفعل غالباً ما تكون مختلفة عن الأغراض التي يحصلون عليها وهم شاعرون . والناس في سعيهم للوصول لأهداف شعورية معينة كثيراً ما يحصلون على أمور لم تكن في حسابهم اما لأنهم لم يتجهوا السبيل القويم أو لأنهم لم يبصروا عواقب أعمالهم ، ولهفة الناس على المنطق والتمقل تبدو في محاولتهم تحرير أعمالهم واعطائها صورة منطقية على الرغم من أنها صادرة عن دوافع غير شعورية غامضة » .

ومن الملاحظ أن أغلب كتاب باريتو قد أفرد لبيان العناصر غير اليقينية في السلوك الانساني والحرافات والأباطيل المتحرعة لتصوير السلوك بصورة المنطق والعقل على الرغم من أن التحليل العلمي يثبت مما لا يدع مجالاً للشك ، ان مثل هذا السلوك نتيجة للاحاساس والدوافع غير الشعورية .

ويقوم تصنيف باريتو للأفعال الإنسانية إلى منطقية (يقينية) أو غير منطقية (غير يقينية) على أساس التمييز بين الوسائل والغايات التي وجد بالبحث أنها تنطبق على جميع ضروب السلوك الإنساني ، فالأفعال غير المنطقية هي الأفعال :

- ١ - التي لا تؤدي إلى غرض ما سواء كان غرضاً ذاتياً أو موضوعياً .
- ٢ - التي يظن الفاعل أنها تحقق غرضاً معيناً -- ولكنها في ضوء معرفة أوسع لا توصل إلى شيء .
- ٣ - التي لا يهدف إليها الفاعل شعورياً (إرادياً) على الرغم من وجود هدف موضوعي محدد .

٤ - التي توصل إلى غاية لم يكن يهدف لها الفاعل : بغض النظر عما إذا كانت هذه الغاية الموضوعية محل رضائه أو نفوره لو كان قد تبصرها .

وهكذا نرى أن الأفعال تعتبر غير منطقية إذا لم تكن لدى الفاعل معرفة واضحة صريحة عن الأغراض التي يتوخاها من العمل . أو إذا كانت لديه هذه المعرفة فإنه لا يميز الوسائل الناجزة للوصول إلى تلك الأغراض والتي ينجم عنها ، إما أن يحقق في الوصول إلى الغرض أو يحصل على نتائج لم تكن في حسابه .

وفي كائنات تعتبر الأفعال غير منطقية إذا لم تكن موجهة إلى غرض محدود أو إذا لم تسر في الطريق الصحيح المرصّل إلى هذا الغرض .

وبالعكس تعتبر الأفعال منطقية إذا كانت النتائج التي ينتجها الفاعل مطابقة للنتائج التي يمكن التنبأ بها على ضوء معرفة أوسع .

وقد أغفل باريتو أو أهمل تصنيف غايات السلوك الإنساني وارتباطها بالدوافع الإنسانية ، تلك التي فإن عنها أنها تشمل العواطف والأذواق والاتجاهات والميول والغرائز والرواسب والمصالح Interests أما الرواسب Residues فقد قال أنها لا تشمل الشهوات أو الغرائز البسيطة أو المصالح

ولكنها تتصل بها بسبب . فيبدو أن يكون هناك عمل لوجود راسب في السلوك
الانسانى كلما عبر عن الشهوات أو الغرائز تعبيراً غير مباشر أو بصورة خفية
فاجتماع الجنسين غريزة وليس راسباً ، ولكن الوعظ في الأمور الجنسية
والمدعوة إلى التفضيلة راسب .

فإذا كان هذا التصير صحيحاً فإن الراسب ليس غريزة ولكنه وسيلة تختبئ
وراءها هذه الغريزة أو الدافع الأصلي . ومن ثم كان الراسب غير منطقي
لأنه يعمل على إخفاء عمل الدافع الأصلي ويظهره بصورة غير صورته الحقيقية
وعلى ذلك فالاشباع المباشر لغريزة ما أو النهوض لارضاء دافع معين
يعتبر عملاً منطقياً . ولكن باريثو يقرر في مواضع أخرى أن العمل بمقتضى
المصلحة أكثر منطقية من العمل بمقتضى الغرائز والدوافع ، لأنه يرى
أن العمل بمقتضى الغرائز عملاً غير اجتماعي ، أي أنه يصطدم بالأوضاع
الاجتماعية . أما المصالح فهي دوافع من طينة أخرى أكثر صلاحية وملاءمة
للمجتمع . ومن ثم كان العمل بمقتضاها أكثر منطقية .

والمصالح "Interests" هي الدوافع التي تجعل الفرد ينهض لاكتساب
أو تحصيل المنافع المادية سواء كانت نافعة حقاً أم بسيطة ، وينظرها العمل
أيضاً على كسب الاعتبار والمركز الاجتماعي ، ومع ذلك ليس مفهوماً
لماذا كان الجري وراء المنافع المادية منطقياً أكثر من اشباع الدوافع الاجتماعية
الأخرى كالعرفة مثلاً ، أو لماذا كان الجري وراء المصالح التي تعتبر أفعالاً
منطقية غير مشروط بغايات خاصة ؟ هل لأن تحصيلها يكشف عن أن الناس
يتصرفون بحرص وفطنة عظيمتين إزاءها - بالنسبة لأوجه النشاط الأخرى -
في اختيار الوسائل الملائمة ؟

والصعوبة في هذا الموضوع تنشأ لأن باريثو يشير غالباً إلى أن النشاط
الاقتصادي هو السلوك المنطقي المثالي . فمن السهل أن ندّين أن السلوك
الاقتصادي هو السلوك الذي يحوى عنصراً منطقياً إذا كانت الوسائل المستخدمة
مؤدية للغايات المطلوبة . ولكن الحقيقة أن السلوك الاقتصادي في صحيمه

غير منطقي لأن الناس لا تعرف الدوافع الحقيقية التي تدفعهم الى هذا النوع من النشاط . فاختيار رجل ما لمهنة معينة قد يكون عن قصد سابق . ولكن الدوافع التي اضطرت له لهذا الاختيار غالباً ما تكون لاشعورية . اذ قد يؤثر في الاختيار جميع الرواسب التي عدها باريتو . وسفيها فيما بعد . ومن جهة أخرى نجد أن البحث عن الاشباع الاقتصادي يؤدي الى نتائج لم تكن منتظرة وليست مرغوبة في الوقت نفسه ، فائناس لا يريدون الحرب ولكن سلوكهم يؤدي الى اشغالنا ، وأصحاب الأعمال والعامل لا يريدون البطالة ولكن نشاطهم المرتبط بعضه ببعض الآخر يؤدي الى ذلك . فاذا كان النجاح في اشباع الدوافع مقياس الأعمال والسلوك المنطقي ، فان النشاط الاقتصادي يجب أن يكون عملاً غير منطقي الى حد كبير لأنه يفتل في ضمان الحياة المرغوبة للجماهير وفي اختصار - وبدون اختبار أو تمحيص لغايات السلوك الانساني - فانه من الصعب أن نلتقي انضواء الكافي على العناصر اليقينية في السلوك ، أو على العلاقة بين النشاط الاقتصادي وغيره في الحياة الانسانية .

وفي الأجزاء الأخيرة من كتابه يرى باريتو أن الفرد يسلك سلوكاً منطقياً اذا كان يحاول أن يضمن لنفسه الحد الأعلى من المنفعة ، ويعني بذلك أن العمل النافع بالنسبة للفرد يكون متضمناً في مقارنة بين مختلف المنافع المقاسة على نموذج أو مثال ، وما دامت هناك مقارنات فيجب أن يكون هناك منطق ، وهذا ما لم يحاول باريتو عمله ، ففي الاقتصاديات يزعم أن الفرد هو خير حكم لما يقبده وله أن يفعل منطقياً ما يديه من هذه المنافع . ولكن اذا خرجنا من دائرة الاقتصاديات نجد أن هناك نماذج كثيرة للمنفعة المقصوى بالنسبة للفرد ، ولهذا كان اختيار النموذج الذي يسعى الفرد الى تحقيقه أمراً يقوم على غير أساس ، ولذلك يكون السلوك دائماً غير منطقي . ولهذا نجد أنه من الصعوبة بمكان أن نجزم عما اذا كان من صالح الفرد أن يجهد نفسه ويعذب بدنه للوصول الى الرضى أو الاشباع الخلقى ، أم كان من الأفضل أن يتمس الثروة ويبحث عن أمور نافعة في ميادين أخرى .

هذا ومن جهة أخرى ، فإن باريثو في تناوله لمنطق السلوك يغفل نواح يعتبرها البعض أهم أجزائه ، وليس من شك أن السلوك اليقيني يقتضى معرفة الغايات ودقة في اختيار الوسائل الناجزة لبلوغها ، ولكن منطق السلوك يقتضى أيضاً بأن تبين اذا كانت القواعد التي نسير عليها أو التي نأخذ أنفسنا بها تتمشى مع هذه الغايات وأن تبحث على وجه الخصوص عن القواعد التي نسير عليها الأفراد والجماعات في مجتمعات مختلفة حتى يتمكن أن نقرر أن هذه القواعد هي العامة وهي التي اكتشفت بالتجربة أنها توصل فعلاً الى الغايات التي نلوخاها . ومن الواضح أن باريثو لم يشغل نفسه بهذه الأمور ، فالقاعدة العامة عنده يقررها ببساطة وهي « العاطفة : فليس هناك مقياس غيرها في بحث المجتمعات التي يقوم توزيع الدخل فيها على أساس العدالة والمجتمعات التي لا نظام لها في توزيع الدخل ، فالأساس عنده في القياس ، والحكم هو العاطفة المتردية فحسب .

ويرى باريثو أن الأحكام الاخلاقية لو كانت محل بحث يقيني أو اختبار علمي لتقدمت الأخلاق تقدماً كبيراً منذ ظهرت في صورتها الفلسفية لأول مرة على يد أرسطو . ومن العجيب في هذا الشأن أن يرى باريثو أن المسائل الاخلاقية وما دار حولها من نقاش وما يزال يدور وان كان تافهاً من الوجهة المنطقية ، إلا أن له في الحياة الاجتماعية أثر كبير ، فالمسائل الاخلاقية كانت وما تزال تبرز النظام الاجتماعي منذ الأبد .

(ب) الرواسب "Residues" :

وبعد أن أفاض باريثو في تحليل الأفعال المنطقية وغير المنطقية ، حاول بعد ذلك أن يبين في شيء من التفصيل العناصر الأساسية التي تكمن وراء هذه الأفعال . فأرجع جميع مظاهر السلوك الانساني والنشاط الاجتماعي بصفة عامة الى مجموعة من الدوافع سماها « رواسب Residues » وهي النزعات الانسانية المعبر عنها بطريق غير مباشر ولها خاصيتان :

١ - الدوام ، بمعنى أن كل ما هو عرضي أو استثنائي في دوافع الانسان لا يدخل بين هذه الرواسب في تفسير السلوك الانساني .

٢ - الاشتراك بين بني الانسان في مختلف الأزمنة والأمكنة ، بمعنى أنها عناصر ثابتة تمتد في تاريخ الانسانية بأسرها وترحف دائماً الى الأجيال القادمة .

والرواسب من جهة أخرى ليست غرائز أو عواطف ولكنها مترتبة عليها وترجع دائماً اليها ، فكل تعبير مباشر للفريزة لا يؤدي الى جعلها راسباً . ولكن اذا ترتب على الفريزة استجابة غير مباشرة سواء كانت استبدالية أو حقيقية ، يمكننا القول أننا دخلنا حينئذ في دائرة الراسب لأن الاستجابات غير المباشرة تعتبر من أهم مظاهره . فالرواسب اذن عبارة عن مجموعة من الدوافع أو النزعات الانسانية تمتنع أنواعاً من الاستجابات وضروباً من السلوك غير المباشر بمعنى أن هذا النوع من السلوك لا يعتبر تعبير المباشر لإرضاء الدافع ، فالدافع الجنسي ارضاءه المباشر هو الجماع ، ولكن مظهره الأخرى غير المباشرة هي الزهد وتحقير الشهوة واتهام الحياة الجنسية ... وهذه المظاهر الأخيرة هي التي تكشف عن وجود الراسب ، ويسميه في هذه الحالة الراسب الجنبى .

وهذه الدوافع (الرواسب) في نظر باريتو عبارة عن مجموع من الأصول التي تفسر بناء عليها جميع مظاهر السلوك الانساني في المجتمع ، وان كان باريتو يعلم أن هذه الرواسب ليست الا أحد العوامل التي تؤثر في طبيعة العلاقات الاجتماعية . ولكنه لسهولة البحث ولتعمد المسألة أثر أن يولها كثيراً من عنايته .

وهناك في رأى باريتو ست مجموعات من هذه الرواسب :

١ - رواسب الترتيب والربط (التركيب) : وهي الدوافع التي تعمل على اقامة ترتيبات وروابط عقلية وطبيعية بين أشياء كثيرة ، وذلك كترتيب الاضداد والربط بينها وربط الأشياء النادرة بالحوادث الاستثنائية ، وهكذا . ومن هذا نرى أن هذه الرواسب تمتد آفاقها فتشمل كل النشاط العقلي التركيبي والعمليات العلمية والتفكير الابداعي .

٢ - رواسب المحافظة : وهي الدوافع التي تعمل على بقاء علاقات الناس بعضهم ببعض وبقائها بالنسبة للاماكن مثل بقاء علاقة الأحياء بالموطن ثم بقاء المجرمات وثباتها .

٣ - رواسب استخراج العواطف : وهي الدوافع التي تؤدي الى التعبير عن العواطف بأفعال خارجية مثل النشاط السياسي والتسامي الديني . ويشير هنا باريتو الى أهمية الخيال في نشوء التعبير الرمزي عن العواطف ، ولكنه مع ذلك لا يناقش الرمزية ولا يبحث عن سبب الاستعانة بالرمزيات في مثل هذا النوع من السلوك .

٤ - الرواسب الاجتماعية : وهي الدوافع التي تدفع الناس الى تكوين المجتمعات والأحزاب أو الهيئات التي تعمل على فرض الوحدة والتشابه بين أعضاء هذه المجموعات مثل الخوف من الجديد والمغف والتسوية والتهدد ورغبة الشهرة وعقدة النقص وعقدة الاستعلاء ، وهكذا . فهذه كلها مظاهر لرغبة الانسان الاجتماع بغيره وللعوامل التي تؤكد هذه الرغبة وتفرض نوعاً من التشابه والاتفاق بين الأفراد في الميول والرغبات .

٥ - رواسب تكامل الشخصية : وهي الدوافع التي تعمل على حفظ الشخصية من التذبذب والانحلال . وهي نفسها التي تعمل على طلب المساواة وهذه عوامل من شأنها أن تزيد من الثقة والاعتزاز بالنفس .

٦ - رواسب الجنس : وهي الدوافع التي تعمل على الأبقاء على العلاقات الجنسية مثل الاغراء والتعلق الجنسي ، ويكشف راسب الجنس عن حقيقة مهمة وهي أن احتقار الجنس ليس وراءه الا الانشغال الكامل به . ومع ذلك لم يبين باريتو أثر العلاقات الاجتماعية على العلاقات الجنسية أو أثر هذه الجنسيات على العواطف أو بعض النظم الاجتماعية كالملكية أو الأسرة .

(ج) المشتقات Derivations :

رأينا فيما سبق أن الرواسب هي الجذور الممتدة عميقة في الحياة الانسانية ، وهي وحدها المسؤولة عن كل سلوك يتم داخل المجتمع ، وهي فوق هذا نادراً

ما تتغير فن أهم صفاتها الثبات . أما المشتقات فهي المعرضة دائماً للتغير عن طريق إعطائها أسماء أو صوراً متغيرة ، ويظهر تغير المشتقات بصورة واضحة عندما يتغير نظام الحكم ، فتجد ألواناً مختلفة من الشعارات والنظم والتوجيه السياسي يرجع أغلبها الى رواسب ثابتة . فالرواسب هي المصدر الأول لكل حدث سياسي أو اجتماعي ، أما المشتقات واختلافها البين من مكان الى مكان ومن زمان الى زمان فأمر لا ينبغي أن يوجه الباحث اليه اهتماماً كبيراً ، لأنها تعتبر بمثابة تفسيرات تتخذ طابعاً ذاتياً . ومن العجيب أن نرى نقي خلال التاريخ الأناسي شعوباً تتغير في غاياتها بل وفي دينها ، ومع ذلك يصارع بعضها البعض الآخر ويصبح التنافس بينها أمراً شائعاً . ويرجع ذلك الى اختلاف المشتقات التي تظهر في صورة آمال وأحلام تختلف من شعب الى شعب على الرغم من اتحادها في الغرض والدين .

والمشتقات أربع مجموعات هي :

١ - المشتقات الاجتماعية : وهي الأحكام الاجتماعية والقواعد السياسية التي يعتقها الناس دون تفكير ويؤمنون بها ويرددونها في كل مناسبة بدون أن يفتنوا الى أغراضها وما تنطوي عليه من معان . والمهم أن هذه الأحكام قد تكون صحيحة الا أنها ليست صحيحة في كل وقت أو في كل موقف ، ومن الأمثلة على ذلك " صوت الشعب من صوت الله " ، " رأيان أفضل من واحد ، ورأي الثلاثة لا يخطئ " .

٢ - المشتقات المؤكدة : وهي الأحكام والأقوال التي تستمد من أقوال العظماء أو الأشخاص ذوي النفوذ أو الأبطال التاريخيين - فكل قول يوصف بالتقدم يضفي على نفسه ثوباً من الحكمة على الرغم من عدم اتفاقه مع الأوضاع الراهنة .

٣ - المشتقات الشعورية : وهي التي تصادف هوى في النفس واتفاقاً مع مشاعر الفرد أو الجماعة أو تتماشى مع المبادئ المقررة في زمن ما . وعن طريق هذه المشتقات يستطيع البعض الدعاية لمبادئ معينة أو فرض نظام

معين عن طريق استعمال مشتقات مثل "التضامن الاجتماعي" و "حقوق
الإنسان" و "المصلحة العامة" و "رفعة الوطن" و "إرادة الشعب" وهكذا .

٤ المشتقات المجازية : وهي المشتقات التي يختلط فيها الجانب اللفظي
بالجانب المنطقي والنفسى ، فطوراً يختلط الواقع بالتحليل وطوراً يختلط التقرير
بالتشبيه والتثيل ، وطوراً آخر يختلط هذا بذلك في غير ترتيب .

الخصائص العامة للرواسب والمشتقات :

وبعد أن أفاض فلغريلو باريتوني وصف الرواسب والمشتقات وتصنيفها
عاد مرة أخرى يحاول أن يعين خصائصها على النحو التالي :

١ - لا توجد الرواسب على النحو الذى عددناه فيما سبق في جماعة
واحدة ، بمعنى أنه لا يتعين أن توجد جميعها في جماعة لتكون حاصلة
على كل امكانية للحياة الاجتماعية . ولكن الرواسب في الحقيقة موزعة
بين الجماعات على غير نظام . والرواسب السائدة أى التى لها الغلبة
هى التى تحدد شكل النظام الاجتماعى : فإذا تغيرت نسبتها تغير النظام الاجتماعى
بدوره ، مثال ذلك إذا سادت في مجتمع ما الرواسب التى من شأنها المحافظة
كان المجتمع ذا طابع يتسم بالجمود ولا تكون هناك فرص كثيرة لتغيرات
الاجتماعية ، وإذا كانت الرواسب التى تتصل بالمواطنى هى السائدة ، غلبت
الزعامات الخيالية واتسم إنتاج المجتمع بالطابع الرومانتيكى .

٢ - عرفنا أن أفعال الإنسان ترجع الى الرواسب وأفعال الإنسان
نوعان :

(أ) أفعال خائفة غير مصحوبة بمشتقات وهى الأفعال المنطقية
التي سبق أن أتينا على وصفها .

(ب) أفعال مصحوبة بمشتقات وهى الأفعال غير المنطقية التي سبق
الإشارة إليها .

٣ - والمشتقات - وهي الأقوال الشائعة والمعتقدات التي يصاحب كل مجموعة منها راسباً معيناً ، وهي كما رأينا تتغير في الزمان والمكان ، ولهذا كانت قليلة الأهمية من وجهة النظر العلمية . فالشيعي لا يختلف عن المثدين في الرأي ، وكذلك المقامر في سلوكه لا يختلف عن المثبتم في زهده ، فالأساس "الراسبي" عندهم جميعاً واحد . أما سلوكهم الظاهر فيرجع الى المشتقات التي تتغير بتغير الأساس الحضاري .

٤ - ليس من شأن الرواسب الاتفاق بعضها مع البعض الآخر ، فهي على العكس يناقض بعضها بعضاً ، ولهذا كانت أفعال الانسان وتبريراته لهذه الأفعال متناقضة تماماً ، فكل راسب يقتضي نوعاً معيناً من السلوك يخالف النوع الذي يترتب على راسب آخر ... وهكذا كانت الطبيعة الانسانية لا منطقية متناقضة مع نفسها .

٥ - ولما كانت الآراء الشائعة مثل الديمقراطية والحرية والمساواة والشوعية والنضامن وكثير من آراء أوجست كومت وهربرت سبنسر من باب المشتقات المتغيرة المتقلبة ، فهي لا تمت الى العلم بصلة . فهذه الآراء وما شابهها مهما اختلفت في الصياغة أو الموضوع ترجع دائماً الى راسب موجودة منذ القدم ، وما هذه الآراء المختلفة الا صوراً مقلية من الآراء القديمة التي بليت .

٦ - ولكن ليس معنى رفض باريتو لمثل هذه الآراء التي يزخر بها تاريخ الفكر الانساني ، أنه يفض من شأنها أو أنه يعتبرها من سقط القول . لكنه يرفضها من وجهة النظر العلمية . أما من حيث نفعها للمجتمع ودورها البانع في الحياة الاجتماعية فأمر لا ينكره ، وإنما أراد بهذا الهجوم العنيف أن يصفى موقف العلم من هذه الأمور ويحدد بطريقة علمية الترق بين ما هو علم وبين ما هو نافع .

٧ - وليست مجموعة الرواسب التي سبق الاشارة اليها على درجة واحدة من الأهمية . فأهمها اطلاقاً في رأي باريتو الرواسب التي تعبر عن الترتيب والترتيب ، والرواسب التي تعبر عن الاتجاه الى "المحافظة" .

(أ) فالرواسب الأولى ينتج عنها ترعة يمكن وصفها بالابتكار والتحرر ، ومن شأنها أن تدفع إلى التفكير والقيام بالمشاريع الجديدة ونهي الفرصة للاختراع .

(ب) والرواسب الثانية ينتج عنها ترعة تنصف بالجمود وضيق الأفق والمحافظة على ما هو موجود . وهي بذلك تفضي إلى قتل النوع ووأد الاختراع .

وتعاقب الزعتان في المجتمع الواحد وتؤدي كل واحدة منها إلى نوع متميز من النظام الاجتماعي يتفق مع طبيعة كل منهما .

من هذا نرى أن باريتو كماركس لم يعط أهمية كبرى للمشتقات فهي في نظرها خاضعة للراسب الذي هو الأصل فيها ، ولا أدل على ذلك من المثل الذي ضربه باريتو في أن المتدين الذي لا يتسامح في عقيدته الدينية لا يتخلف في كثير عن الشيوعي الذي يهاجم التعصب الديني ، فكل هذه المظاهر الخارجية لسلوكهما ترجع إلى راسب واحد . هو رغبة كل منهما فرض طريقة معينة للفكر ونوع معين من السلوك على الناس ، وكذلك التامد الذي يبرر سلوكه الجنسي تبريراً منحرفاً لا يختلف في كثير عن الزاهد الذي يخقر الجنس فكل منهما يصدر في سلوكه عن راسب واحد وهو الراسب الجنسي .

فأفعال الإنسان اذن لا تتفق مع المنطق إلا بعض الأفعال الخاصة كالأبحاث العلمية وبعض مظاهر السلوك الطبيعية حيث يتفق ما في الذهن مع ما هو في الواقع . أما نقد باريتو للكثير من المعتقدات أو الأفكار فلأنه يرى أن كل فعل أو فكرة لا تخضع لمنطق التجريب فهي غير علمية على الإطلاق ، وليست مثل هذه المعتقدات إلا وسائل لتحويل اتجاهات الناس ، وهو لهذا السبب يعترف بأهمية الصحافة والدعاية وغيرها من وسائل النشر السريعة .

١٨٣

الاقتصادي معني ان العامل الاقتصادي هو الاصل فيها ، ان يقول ان التوازن الاجتماعي لا يمكن أن يفهم الا في ضوء العامل الاقتصادي وغيره من العوامل المؤثرة في الظواهر الاجتماعية ، فالحقيقة لا بد أن ينظر إليها

١٨٥

تعرض باريتو للنقد الشديد من جراء فكرته عن الأفعال المنطقية وغير المنطقية وخاصة لفكرته عن الرواسب والمشتقات . والحق أن أى باحث

من كل جانب حتى تنكشف جميع نواحيها ليكون وصفها من الدقة بحيث يمكننا أن نفسر وأن نتنبأ في ضوء معرفة ثابتة لا تتغير بين الحين والحين لزيادة أهمية عامل من العوامل المؤثرة أغفلناه زمنياً لأنه كان غير معروف أو غير ظاهر الأثر ، ثم يأتي زمن آخر يبدو فيه أثره واضحاً فبدأ الدور من أوله ، وهكذا لا يتسنى لعلم الاجتماع أن يقوم على أسس ثابتة . فالمصالح الاقتصادية إذن عوامل فعالة في كل مجتمع تؤثر في الظواهر الاجتماعية ، ولكنها تعمل متآزرة مع العوامل الأخرى ولا يصح لنا أن نعطيها أولوية أو أهمية أكثر من حقيقتها .

ويبدو أن باريتو حين كان ينقد ماركس كان متأثراً بالهيكل العام الذي وضعه لما ينبغي أن يكون عليه البحث في العلم وفي علم الاجتماع خاصة ، وكان تأثره أكبر بعد تجربته في الدراسات الاقتصادية التي مثل لنقصها وعجزها في الوصول إلى الحقيقة وما ضربه من أمثلة لهذا النقص مثل قانون العرض والطلب الذي قال عنه ، أنه يكون صحيحاً في ظروف مثالية ولكنه قانون غير واقعي لأن العرض والطلب في الواقع يتأثر بعوامل أخرى لم تكن في حبان واضع هذا القانون . ومع ذلك فقد وقع باريتو في الغلظة التي زعم أن ماركس وقع فيها وظل يتعقب دراسة الرواسب ويحلل الأفعال الانسانية ويردها إلى مجموعات معينة من الرواسب ، حتى وصل إلى القول بأن الرواسب هي الأصل في الفعل الانساني ، والعقل الانساني لا يكمل الا في مجتمع ، فكأنه قال أن الرواسب هي الأصل أو العامل المؤثر الأهم في تشكيل الظواهر الاجتماعية ، وإذا كان قد تعرض لعوامل أخرى ، فإنه لم يعطها الأهمية التي أعطاها للرواسب .

(هـ) اللاتجانس الاجتماعي :

وثاني العوامل التي درساها باريتو بعد الرواسب ، ووجد أنها تؤثر بدورها في النظام الاجتماعي هي "فكرة اللاتجانس الاجتماعي" وهو في هذا الصدد لا يزال يهاجم نظريات كارلس ماركس ، فيقول أنه مهما ادعى البعض ونادى بالمساواة والحرية والديمقراطية فإن ذلك لن يخفى حقيقة قائمة

ثابتة ، وهى أن الأفراد جد مختلفين مختلفون، من حيث الجسم ويختلفون من حيث قدراتهم العقلية والخلقية ، وهذه الحقيقة عنصر دائم في المجتمع وعامل يعمل دائماً على تقسيم المجتمع الى طبقات ويعمل أيضاً على تدعيم اللامساواة الاجتماعية .

ويهاجم باريتو بمنتهى المرارة فكرة الديمقراطية بمختلف معانيها ويختلف تطبيقاتها ، ويهاجم نظريات المساواة قائلاً "لن يوجد هناك نظام تكون فيه مساواة لأن الناس بطبيعتهم غير متساويين : ولكن الناس يمدعون قول معقول أو كلام مشهور "فالمساواة الاجتماعية والالتجانس الاجتماعى والتقسيم الطبقي للمجتمع أمور دائمة وحقائق لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها .

ويبدو أن باريتو في دفاعه الحار عن فكرته هذه أشد كثيراً وخرج على المنهج المنطقي التجريبي الذي نادى به وأدخل الى حد كبير في رأيه هذا أمور شخصية . فالباحث في علم الاجتماع لا يتعرض مطلقاً لصدق النظريات الفلسفية أو كذبها ولا يبحث في طبائع الناس النفسية من حيث هم أفراد بل يهتم بالنظر في النظم والظواهر العامة سواء كان الناس متساويين أو غير متساويين متجانسين أو غير متجانسين فهذا أمر لا يهم البحث الاجتماعى وإنما يهتم بالأفراد لانتمائهم الى مجتمع معين تسوده نظم معينة يتعين على الباحث تسجيلها واكتشاف العوامل المؤثرة في تركيبها وتغيرها .

ومن ناحية أخرى نجد أن باريتو كما هاجم ماركس في تفسيره المادى نتارخج هاجمه في نظريته المترتبة على مبادئه الأخرى في قيام مجتمع لا طبقي ، فهاجم الفكرة الخردة دون أن ينظر الى الواقع . فماركس لم يزعم أن المجتمع اللاطبقي مجتمع يتساوى فيه الأفراد من حيث الجسم أو القدرة العقلية أو الخلقية ، ولكنه أراد مجتمعاً لا طبقياً من الوجهة الاقتصادية تهباً للجميع فيه فرص الحياة المستقرة ولا يزلون مع ذلك في حياتهم الاقتصادية عن مستوى معين .

هذا الى أن باريتو في مهاجته للديمقراطية كان متأثراً بكفاحه الطويل في الحصول على كرسي الأستاذية في أحد الجامعات دون جدوى ، فقد كان يعتقد أنه أحق من الكثيرين في هذا الوقت بهذا المنصب لامتيازه وسعة معلوماته ورغبة الملحة في خدمة العلم ، وكان يمكن أن يظل خارج التعليم الجامعي لولا الفرصة التي أتاحتها له أستاذه ولرأس .

(و) دورة الخاصة :

فإذا كان المجتمع الطبقي أمراً مقررأً وإذا كان اللاتجانس الاجتماعي والحلقى أمراً طبيعياً لا ينبغي مناقشته ، فإن المجتمع على هذا النحو لابد أن يكون في رأي باريتو مجتمعاً مفتوحاً أي يسمح بانتقال الأفراد من طبقة الى أخرى بناء على امتيازهم . ولهذا كانت دورة الخاصة التي وصف بها هذا الانتقال عاملاً من عوامل التطور الاجتماعي وموثرأً قوياً يترك آثاره على النظم والظواهر الاجتماعية بانتظام ، ويشرح باريتو هذا الرأي على النحو الآتي :

إذا كانت اللامساواة واللاتجانس الاجتماعي وانقسام المجتمع الى طبقتين كبيرتين هما :

١ - الطبقة العليا .

٢ - الطبقة الدنيا أو السفلى .

أمراً لا مفر منه فإن هناك انتقالاً وحركة دائمة من الأولى الى الثانية ومن الثانية الى الأولى وهكذا . وتتوقف شدة هذه الحركة على ظروف المجتمع والأفراد ، وعلى الأخص على الرواسب التي تخص كل طائفة في المجتمع .

والحكومة في رأي باريتو مهما كان شكلها طبقة من الخاصة أو جماعة ارسقراطية ، وهي بسبيل الزوال آجلاً أو عاجلاً ، وعند ما تزول تضح الحال لطائفة أخرى من الطبقة الدنيا لتحل محلها ، وهكذا تسير دورة الخاصة

وكل حكومة أرستقراطية تحاول البقاء على دست الحكم أطول مدة ممكنة ، ولذلك تصطنع أساليب كثيرة منها القمع والارهاب والاعتقال والسجن والرشوة والخداع . ويقرر باريتو أن الحكومة التي تصطنع وسائل القمع والأرهاب أدوم وأبقى من الحكومة التي تصطنع المسالمة ، وكل حكومة تسير في طريق المسالمة وحسن المعاملة ، لا شك أنها تعجل بانهارها وتخل محلها حكومة تستعمل الأساليب العسكرية والطرق الخشنة في ادارة الحكم .

من هذا نتبين أن فكرة الطبقات عند باريتو فكرة بدائية ، فقد تبين من البحث الاجتماعي أن انقسام المجتمع الى طبقات أمر ليس بالسهولة التي تصورها ، وإنما تنقسم المجتمعات الى طبقات عدة وعلى أسس كثيرة منها الطبقات الاقتصادية والمهنية والثقافية وهكذا ، ولم يعد للتقسيم الثنائي أو الثلاثي للمجتمع أى أهمية علمية .

وقد وضع من تحليل باريتو لدورة الحاصة وبيانه لتعاقب الحكومات ووسائل ادارتها للحكم تفضيله التام للنظام الارستقراطي (أو الديقكتاتورى بمعنى أصح) وهذا يتفق مع رأيه انقائل بأن الديمقراطية هراء وفكرتها عواء اذاعه الضعفاء .

وهكذا فليس غريباً أن يعد باريتو ماركس البورجوازية ونبي الفاشستية كما وصفه كتاب الغرب .

سابعاً — التغيير الاجتماعي

كان لايد على باريتو أن ينهى كتابه بالبحث في أسباب التغيير الاجتماعي ، والتغيير هذا في رأيه ليس من البساطة بحيث يمكن وصفه أو تعيين عوامله في سهولة ، ومع ذلك قرر أن الرواسب والمصالح الاقتصادية من بين العوامل التي درمها ، وأتينا على شرحها فيما سبق ، هي الأساس الأول للتغيير الاجتماعي . ويعتقد جنزبرج Ginsberg أن من أهم ما عملته باريتو هو بحثه في التغيير الاجتماعي . والعوامل التي تؤدي اليه . فالنظام الاجتماعي يتكون

من العناصر التي سبقت الإشارة إليها والتي تختلف في طريقة توزيعها سواء في المجال الفردي أو الجمعي ، ومهما كانت درجة التوزيع فئمة مجموعة معينة من هذه العوامل يكون لها الغلبة في وقت على مجموعة أخرى الأمر الذي يدفع بالحركة والتغير في اتجاه معين معروف ، ولا تلبث هذه الحركة التغيرية أن تقابلها حركة أخرى مضادة فتكون النتيجة أن التغير يتم في شكل دائري في طبيعته ولا يجري في خطوط مستقيمة على الإطلاق .

أما الخلاف في مقدار توزيع هذه العناصر فيحصر في طبقتين . الطبقة الحاكمة والجماهير فبينما تحوز الطبقة الأولى العناصر التي من شأنها أن تقيم المشاريع الجديدة ، وتهدف إلى التجديد والابتكار تمنح الطبقة الأخيرة نتيجة لحفظها من هذه العناصر إلى الحمول والمحافظة والنور من كل جديد ، اذن ليس عندنا من الرواسب الفعالة غير مجموعتين ، الرواسب التي تدفع بصاحبها إلى التجديد والاختراع ، والرواسب التي تدفع بصاحبها إلى الحمول والجمود . وعلى درجة امتزاج هاتين المجموعتين يتوقف شكل النظام الاجتماعي .

ففي المجال السياسي اذا كانت المجموعة الأولى أكبر من الثانية في الطبقة الحاكمة كان لدينا حكومات تعتمد على القوة البدنية والعواطف الدينية . واذا كان الأمر على العكس تكون لدينا حكومات تعتمد على الذكاء والدهاء ومخاطبة عواطف الجماهير ، ولا نفل الحالة على وتيرة واحدة ولكن تحدث باستمرار حركات مضادة من الطرف الآخر ينتج عنها تذبذبات متفرقة في الطول والقصر ، ومع ذلك ليس التذبذب في طبيعة الطبقة الحاكمة هو وحده سبب التغير الاجتماعي . فما لا شك فيه أن للعوامل الاقتصادية والفكرية والاجتماعية آثار لا تتكرر في هذا السيل .

وبعد ... فعمل الرغم من اعتراف باريتو بأهمية العوامل الاقتصادية وغيرها في التغير الاجتماعي ، الا أنه لم يوفها حقتها من الدراسة ، بل اقتصر على دراسة أسباب هذا التغير في ضوء دراسته للرواسب ، وكان النظام السياسي هو المركز الذي وجه إليه النظر لثمين عوامل التغير وطريقة عملها . ويبدو أن باريتو كان ينغمس في تأييد فكرته عن أهمية الرواسب ودورها

الخطير في المجتمع ، ولا يلبث أن يفتق الى أصول المنهج المنطقي التجريبي الذي نادى به ، فبحشر العوامل الأخرى حشراً ويأتى عليها في سرعة ، ولكنه في الحقيقة كان يؤمن إيماناً تاماً بأن الرواسب هي المسؤولة عن طبيعة المجتمع وشكل النظام الاجتماعي وطريقة التغير الذي يلحقه .

أما فكرته عن التغير الاجتماعي الدوري ، فهذه فكرة قديمة وإن كان قد لحقها بعض التعديل على يديه ، فالتاريخ لا يعيد نفسه بالصورة التي كان عليها ، ولكنه يقترب من حيث الظروف والمظاهر فقط . فالتقدم العلمي واتساع رقعة العالم وتكاثر السكان وما سببه من تطور اجتماعي عميق في جميع بلاد العالم لا يؤيد فكرة التناوب بالتغير الدوري ، وإنما يدعو الى مزيد من البحث في تحرى العوامل الحقيقية التي لها من القوة ما تحدث بها آثاراً واضحة على البناء الاجتماعي للمجتمعات . وقد تقدمت الدراسات التي أجريت حول التغير الاجتماعي وأسبابه ، ولعل خير مثل على ذلك الأبحاث التي تجرى على المجتمعات البدائية التي تعتبر خير معمل لتجريب صدق النظريات التي تن في هذا الميدان .

خاتمة :

الذي لا شك فيه أن نظريات باريتو في علم الاجتماع فيها من الاصاله ومن الجدة ما نفتت اليه النظر واستحق كتابه مزيد الاهتمام والدراسة في أوروبا وأمريكا ومن نظرياته التي صادفت اتفاقاً بين علماء الاجتماع اليوم :

- ١ - نظريته في علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية .
- ٢ - نظريته عن تآزر الظواهر الاجتماعية وضرورة دراستها كياناً ووظيفياً
- ٣ - اصراره على دراسة العناصر الدائمة في كل نظام اجتماعي واعماله المائل العارضة او الوقتية .

وعلى الرغم من أن كتاب باريتو طويل في غير ضرورة ومنظم بطريقة غير واضحة مما قد يتعذر معه بحثه ودراسته ونموضه في كثير من مواضعه

الا أنه من غير شك عمل خالد . خالد للمنهج العلمي الذي اقترحه وخالد أيضا للمادة الغزيرة التي أوردتها فيه والتي اختلفت ازماءها وجهات النظر .

ومما يؤخذ على باريتو ما يلي :

١ - على الرغم من أن باريتو ادعى أنه يسير على المنهج العلمي والمنطق التجريبي فمن الواضح أن القواعد التي وصل اليها صنعت ولم تكن نتيجة للبحث والدرس .

٢ - ودراسات باريتو للرواسب والمشتقات لم تضيف الا قليلا لما هو معروف بطريقة منظمة في علم النفس الحديث .

٣ - لم يكن موضوعيا في أغلب أبحاثه عن الديمقراطية وتنظيم المجتمع فقد تحامل على الديمقراطية واصلاها من نقده نارا وأعلى من شأن الأرستقراطية واعتبرها نظاما طبيعيا دون أن يحاول اثبات ذلك بطريقة علمية .

ويرى باننزيو Panunzio أنه على الرغم من أن باريتو بعد مؤسس علم الاجتماع الرياضي إلا أن عمله الكبير ليس علم اجتماع في حقيقة الأمر فكما حاول سنسر أن يشبه المجتمع الانساني بالتركيب البيولوجي كذلك حاول باريتو أن يخضع الظواهر الاجتماعية الى نوع من الطبيعة الاجتماعية ويستخرج من ذلك قانون التوازن الاجتماعي . فعمله الضخم لا يتناول الظواهر الاجتماعية بل يتناول التوازن بين الأمم والمراحل التاريخية والطبقات ولو أنصفنا الحكم على باريتو لكان لنا ان نسي كتابه " فلسفة المجتمع " أو الاخلاق الاجتماعية أو فلسفة التاريخ وليس علم الاجتماع .

REFERENCES

- PARETO, V.; *The mind and Society* (IV Vols). Harcourt, New York, 1935.
- BOUTHOUL; *Traité de Sociologie*; Payot, Paris, 1946.
- GURVITCH (ed.); *20th Century Sociology*; The Philos. Library, New York, 1945.
- PARSONS, T.; *The Structure of Social Action*; McGraw-Hill, New York, 1937.
- RICE (ed.); *Methods in Social Science*; University of Chicago Press, 1931.
(Analysis 7. The Sociological Methods of Pareto, by M. Handman).
- GINSBERG, M.; *Reason and Unreason in Society*; Longmans, London, 1948
- HOUSE, F.; *Development of Sociology*; New York, 1936.
- SOROKIN, P.; *Contemporary Sociological theories*. Harper Press, New York, 1928.
- SOROKIN, P.; *Society, Culture and Personality*; Harper Press, New York, 1947.
- BARNES (ed.); *An Introduction to the history of Sociology*.